الشيخ نعمـــان دويـــــد لـ»الميثاق»:

جريمة النهدين إرهابية وغير قابلة للمســاومة

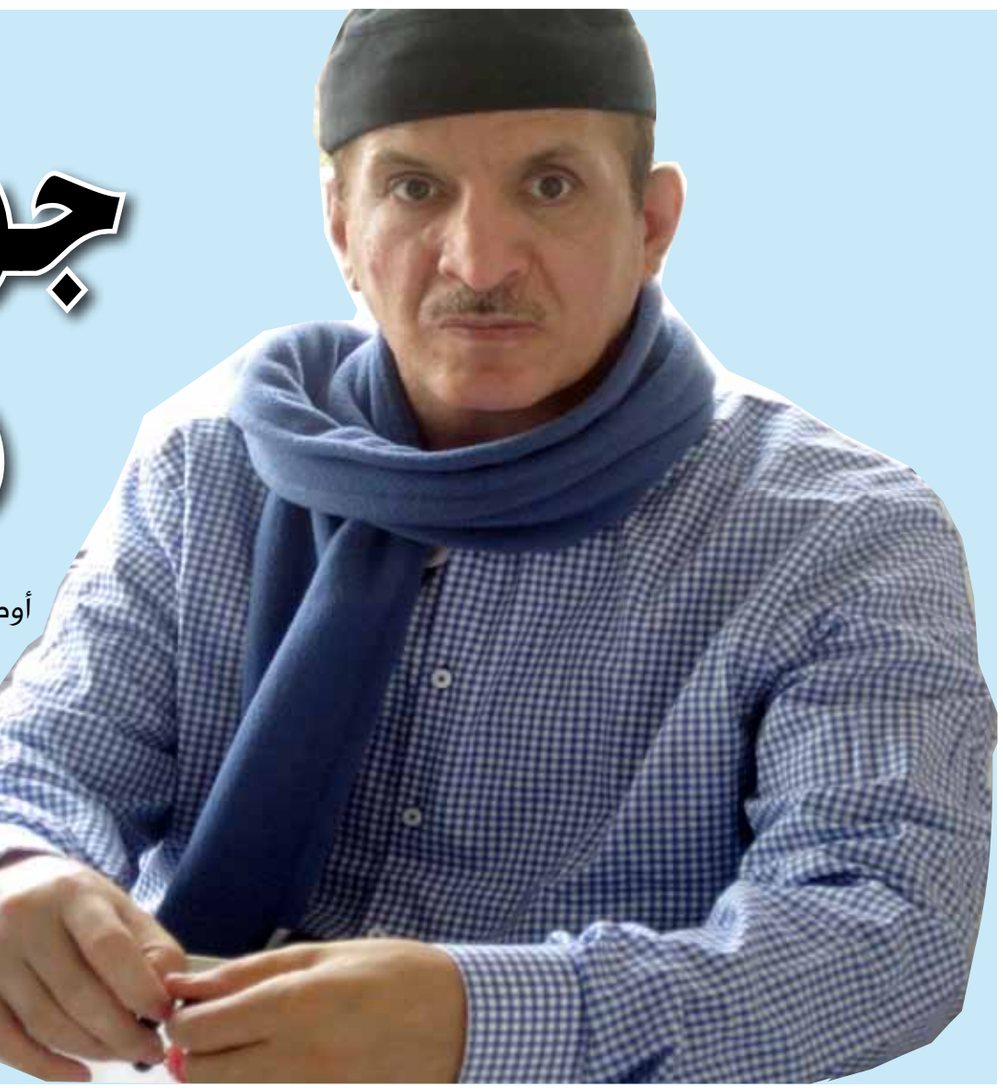

أوضح الشيخ نعمان دويد عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام محافظ محافظة صنعاء انه سيعود الى أرض الوطن قريباً بعد استكماله للمرحلة الاخيرة من العلاج الذي يتلقاه في ألمانيا.

وأكد الشيخ نعمان في حديث هاتفي أجرته معه صحيفة «الميثاق» أنه سيعود لممارسة عمله كما كان سابقاً قبل تعرضه وزملائه للاعتداء الارهابي الغادر الذي استهدف حياة الزعيم علي عبدالله صالح وكبار رجال الدولة والمؤتمر الشعبي العام في ٣ يونيو من العام الماضي .. مشيراً الى أن محاولات المتورطين في جريمة النهدين الالتفاف على ملف القضية بدعوى التسوية السياسية أمر مرفوض كون ذلك الاعتداء يعتبر جريمة ارهابية بكل المقاييس ولا يمكن التنازل عن دمائنا أبداً ويجب محاكمة كل المتورطين فيها مهما كان الأمر.

داعياً كافة أبناء الشعب اليمني الى الاصطفاف الوطني والصمود في مواجهة المؤامرات والمشاريع التخريبية التي تستهدف الوطن.. تفاصيل في الحوار التالي:

لقاء/علي الشعباني

الزعيم علي عبدالله صالح أثبت للعالم مصداقيته وانقذ اليمن من الفتنة

< بداية ترحب صحيفة «الميثاق» بالشيخ نعمان دويد ونود أن تطلعونا وجميع أبناء الوطن على صحتكم ومتى ستعودون إلى أرض الوطن؟

- أولاً أشكر صحيفة «الميثاق» على تواصلها معنا وللرد على سؤالكم أقول: الحمد لله حالتي الصحية جيدة وقد تماثلت للشفاء بعد أن أجريت عدة عمليات ناجحة وأنا الآن في المرحلة الاخيرة من العلاج وخلال الايام القادمة سأعود إلى أرض الوطن.

< مع قرب عودتكم الى أرض الوطن- بإذن الله.. هل ستعودون لمواصلة عملكم؟

- إن شاء الله سوف أعود لممارسة عملي وأداء واجبي الوطني على أكمل وجه- بإذن الله- لأن ذلك هو التزام وطني وسأواصل تلبية نداء الواجب ولن أتردد أو أتهاون لحظة واحدة عن أداء واجبي الوطني في الدفاع عن أمن واستقرار ووحدة الوطن مهما كان الأمر، كذلك بالنسبة لعملي التنظيمي في المؤتمر الشعبي العام الحزب الذي استطاع بحنكة وحكمة قيادته وصبر وشجاعة كل أعضائه وأنصاره الحفاظ على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وافشلوا كل المؤامرات والمخططات التي سعى أعداء شعبنا الى تنفيذها بشتى السبل.

< كيف تنظرون الى واقع التسوية السياسية وهل تعتقدون أنها تسير في مسارها الصحيح؟

- على حد علمي أن التسوية السياسية تسير بشكل جيد وهو ما يجب أن يستمر عليه الجميع وأنا مطمئن كثيراً لأن الشعب اليمني لن يسمح للمتربصين أو كان من كان أن يفرض رغبته أو وصايته عليه، لأنه مالك ومصدر السلطة.

وقد أثبت للعالم أنه شعب الحكمة والايمان وتجسد ذلك في الانتخابات الرئاسية المبكرة وتصويت الناخبين للمشير عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية بتلك النسبة المرتفعة وتسليم السلطة من قبل الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام للمشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بتلك الطريقة السلمية والديمقراطية والحضارية والتي أكدت للعالم أن الشرعية الدستورية التي تمسك بها أبناء شعبنا اليمني دون غيرها من المشاريع الشخصية والفوضوية هي الاقوى وهي صاحبة القرار وليس غيرها.وكما تمسك الشرفاء من أبناء الوطن بالشرعية الدستورية بالأمس سيتمسكون بها اليوم وغداً.. لأنها تلبي تطلعاتهم وطموحاتهم في بناء الحاضر والمستقبل الأفضل لشعبنا وبلادنا.

وأحب أن أشير الى أنه اذا وجدت النوايا الصادقة والمخلصة من قبل البعض فإنه يمكن طي صفحات الماضي وتجاوزها بسهولة لأننا أبناء وطن واحد وتجمعنا روابط اجتماعية وثقافية ودينية وأخلاقية واحدة.

وحتى الآن التسوية السياسية تسير بشكل جيد والجميع مطالبون بالوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم التي وقعوا عليها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية على أكمل واجه لأن الوطن مسؤولية الجميع وليس مسؤولية حزب أو شخص أو جماعة وإنما مسؤولية كل أبنائه.. وهنا يجب الاشادة بالدور التاريخي العظيم للزعيم علي عبدالله صالح الذي قدم كل التنازلات من أجل الوطن والشعب وأوفى بوعوده والتزم بتنفيذ ما تعهد به وعلى بقية الاطراف السياسية أن تنتهج نهجه في الوفاء بالتعهدات والالتزامات وفي مقدمة ذلك إزالة أسباب التوتر الأمني والسياسي.

على المتمردين الالتـــزام بالمبادرة وعدم عرقلة التسوية

< هناك محاولات مستمرة من قبل أطراف في المشترك وفي مقدمتهم علي محسن وأولاد الأحمر لإفشال التسوية السياسية ما تعليقكم على ذلك؟

- أعتقد أن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كانت واضحة وكذلك قرار مجلس الامن رقم (٢٠١٤) وكافة الاطراف السياسية ملزمة بشكل كامل تنفيذ ما ورد في المبادرة والقرار الأممي ولا عذر لمن يحاول التنصل أو المراوغة وعليهم أن يدركوا أنه تقع عليهم مسؤولية وطنية تلزمهم بالسير قدماً بالتسوية السياسية وفي مقدمتهم المتمردين وأن يثبتوا مصداقيتهم امام الشعب مثل ما أثبت ذلك الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام. والذي أوفى بكل ما عليه.

< البعض يحاول جر ملف قضية جريمة النهدين الى مربع التسوية السياسية وخاصة المتورطين فيها ما ردكم على ذلك؟

- جريمة النهدين جريمة إرهابية غير قابلة للمساومة والمزايدات السياسية ومحاسبة مرتكبيها مسؤولية وطنية قبل أن تكون شخصية حتى أولئك الذين في الساحات عليهم أن يقفوا ضد مرتكبيها لأن هذه الجريمة الارهابية ازهقت وأرواح وسفكت دماء أناس أبرياء وفي بيت من بيوت الله ومحاكمة كل من تورط في هذه الجريمة حق مكفول ومصان لكل من استشهد أو أصيب في ذلك الاعتداء الجبان وكل شخص تضرر له الحق بالمطالبة والاقتصاص ممن تورطوا في ارتكاب تلك الجريمة الارهابية وهو حق شخصي قبل كل شيء لا يمكن ان يسقط بأية تسوية أو صفقات يسعى البعض لايجادها ملاذاً للفرار من جرمه الذي ارتكبه.

< برأيكم لماذا تسير إجراءات قضية جريمة النهدين في دهاليز القضاء ببطء؟

- هذا السؤال يوجه للاخوة في القضاء الذين تقع على عاتقهم مسؤولية محاسبة كل من تورط في تلك الجريمة الغادرة.

< كلمة أخيرة تودون قولها؟

- أدعو الجميع الى استشعار حجم المسؤولية الوطنية التي تقع على عاتقهم والعمل على سرعة إخراج الوطن مما هو فيه والعمل على بناء الوطن أرضاً وإنساناً وزرع ثقافة المحبة والتآخي في قلوب وعقول أبنائه لكي يعيش الجميع في امن واستقرار ورخاء وتقدم وازدهار.

كما أدعو كل أبناء الشعب اليمني وفي مقدمتهم المؤتمريين الى المزيد من الثبات والصمود والتصدي لكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار ووحدة الوطن والاصطفاف خلف القيادة السياسية لمواجهة التحديات التي تحاول النيل من الوطن ونحن على ثقة أن شعبنا اليمني العظيم وقيادته السياسية المحنكة قادر على إفشال كل الدسائس والمؤمرات.

ولا أنسى أن أحيي كل أبناء الوطن الشرفاء الذين قدموا أرواحهم ودماءهم فداءً لهذا الوطن وإسقاط المشاريع التآمرية والانقلابية.. وبالأخير أود أن أنقل وعبر صحيفة «الميثاق» الشكر والتقدير لكل من سأل واطمأن علينا أثناء تلقينا العلاج في الخارج.. فتلك المشاعر الطيبة جعلتنا ننسى جروحنا، ونعتبر أن التضحية من أجل الوطن والشعب لم تذهب هدراً.. والخزي والعار لكل من تآمر على الوطن والشعب.

وزيرة حقوق الإنسان مراهقة سياسياً..!

د.عادل الشجاع

هناك في الأدبيات السياسية إشارات لظاهرة أطلق عليها «المراهقة السياسية»، ويقصد بها الاتجاهات المتطرفة التي تتجاوز الواقع وتحلق بعيداً في آفاق الخيال، أو بمعنى أصح: هي أنماط السلوك التي ترتدي ثياب الثورية، وهي أقرب ما تكون إلى الفوضوية.

وأريد على نفس السياق أن أتحدث اليوم عن «المراهقة السياسية» لوزيرة حقوق الإنسان، لقد ظهرت أعراض هذه المراهقة منذ تولت الوزارة، حينما جعلت من الخيمة مقراً لاجتماعاتها، وكأنها وزيرة خيمة وليست وزيرة حقوق لكل الناس..والمضحك أن معالي الوزيرة هدّدت بإمكانية التراجع عن الحصانة الممنوحة للرئيس السابق علي عبدالله صالح، وكأن علي عبدالله صالح لا يستحق هذه الحصانة، وكأن معالي الوزيرة قبلت بهذه الحصانة وغيرها من الوزراء ثمناً لاعتلائهم هذه الوزارات.

هذا يعني أن علي عبدالله صالح متهماً، ومعالي الوزيرة سكتت وباعت دماء الناس، وأنا لا أستغرب من ذلك؛ لأن معالي الوزيرة قد صرّحت أكثر من مرة أنها ما خرجت إلا لتكون وزيرة، ومن الطبيعي جداً لا تفصل معالي الوزيرة ذهنياً بين وجودها في الوزارة وبين قانون الحصانة.

ولست بحاجة للدفاع عن الزعيم علي عبدالله صالح، الذي أثبت أنه يجسد الحكمة اليمنية، ولو كان قاتلاً لما جلس داخل البلاد، بل ويصر على البقاء، لأن القاتل يهرب ويعيش حالة قلق وخوف.

الأمر يقتضي يا معالي الوزيرة إما أن تكوني ثورية وتجلسي في الخيمة أو وزيرة لكل الناس، كما أنني لست بحاجة للتأكيد على مراهقتك، ألست أنت التي ذهبت إلى الأمم المتحدة في جنيف، وقلت في كلمتك: إن عدد القتلى من المدنيين ٢٣٠٠ قتيل دون الرجوع إلى المصادر المتعارف عليها في إثبات حالات الوفاة؟!

ألم تقولي: إن الحكومة مازالت تقتل الناس حتى هذه اللحظة، وهذا يعني اتهاماً مباشراً للحكومة الحالية؟

وعليّ أن أسأل معالي الوزيرة من الذي يزيّف الحقائق؟ ومن الذي يتجاهل الانتهاكات التي تحدث يومياً؟ ألست واحدة من الذين أباحوا دماء اليمنيين بركوبك موجة الفوضى لكي تكوني وزيرة؟ ثم ألست المسؤولة عن ضياع حقوق السكان المجاورين للمخيمات؛ لأنك رفضت التقرير الذي رفعته اللجنة المشكلة من قبلك، والذي ينص على معاناة هؤلاء السكان وأصحاب المحلات؟!

وهل أذكرك أكثر وأقول لك بأن وزارتك لم يتحرّك لها ساكن؛ حينما قتل تنظيم القاعدة - الجناح المسلح لحزب الإصلاح - من أفراد الجيش في أبين، وجرح العشرات بطريقة اهتز لها عرش الرحمن، ولم يهتز لك رمش عين، طبعاً بالنسبة لك وللمتحالفين مع حزب الإصلاح يعتبر قتل الجنود واجباً دينياً ووطنياً..!

معالي الوزيرة هل بإمكانك أن تقولي لنا من الذي قتل المدنيين بالأدلة الدامغة؟ وطالما تجيدين الرياضيات والإحصاء هل يمكنك أن تقولي لنا: كم عدد القتلى من الجنود ورجال الأمن؟ ومن الذي قتلهم، أم أنهم قتلوا أنفسهم؟

إن مثل هذه الممارسات لا تدل إلا على «مراهقة سياسية» فجة تكشف عن غياب العقل الرشيد.إن تصريحات معالي الوزيرة وتحريضها على من تسميهم بقايا النظام السابق لا تقل شأناً عن تلك الفتاوى التي تكفر النظام.. ألم تكن معالي الوزيرة واحدة من هذا النظام؟!

إنني أطالب وزيرة الحقوق المهدورة أن تكشف عن حقيقة القتلة وتقديمهم للعدالة وتتخلى عن الشعارات الثورية؛ فالقتلة معروفون سواء الذين قتلوا المدنيين أم الذين قتلوا الجنود..أقول: على الوزيرة أن تراجع في قاموس اللغة معنى «الثورة» حتى لا تطلقها جزافاً؛ لأن ما حدث ويحدث هو نوع من الفوضى والغياب الأمني لانتشار المحبّين ومتعاطي الديزبام والإيديولوجيات القاتلة والممولين خارجياً، فنحن أمام فوضى؛ نتيجة لعدم وجود رؤية مبكرة.

وأقول لمن بقى من الشباب، الذين خرجوا من أجل مستقبل أفضل: ليس عيباً أن تغيروا من طريقة مطالبتكم وتعترفوا بأنكم فشلتم، وليس عيباً أن تفشلوا، لكن العيب أن تستمروا في هذا الفشل.. إن الثورة التي زعمناها دمرت القيم والأخلاق وأصبحنا نتطاول على كل شيء.

من الواجب عليّ أن أذكر معالي الوزيرة بأنني كتبت مقالات كثيرة في صحيفتي (الجمهورية) و(الثورة) انتقدت فيها النظام، وتعرّضت لكثير من الأذى، لم أدّع البطولة، ولم أتعامل مع جهاز أمني أو أنضم للحزب الحاكم حينما كانت هي تتباهى بذلك.

إنه نوع رخيص جداً حينما نحاول شراء الثورة وغسيل السمعة من خلال بعض التصريحات.. أنا لا أريد اتهام أحد، لكن أصبح فرض عين على كل ثوري أن يوضح لنا حقيقته، ومن أين جاء؟ وماذا كان يعمل سابقاً؟ ويظهر لنا براءة ذمته المهنية والمالية والأخلاقية وكذلك السياسية.

أخيراً أطالب رئيس الدولة بإقالة وزيرة حقوق الإنسان، لأنها أول من ينتهك هذه الحقوق وتتعامل بخصومة مسبقة بما يدل على أنها لا تفقه معنى الحقوق؟

مشتركو الانترنت بقعطبة يقاضون «يمن نت»

تقدم عدد من مشتركي خدمة الانترنت السريع «adsl» بشكوى لمدير عام الاتصالات بمحافظة الضالع، أكدوا فيها أن خدمة الانترنت بمديرية قعطبة تتعرض للانقطاع ولعدة مرات في الشهر مؤكدين في شكواهم أن مصالحهم تضررت نتيجة هذه الانقطاعات وأنهم يعتزمون مقاضاة الاتصالات وشركة «يمن نت»، خصوصاً وأنهم يدفعون مبالغ كبيرة مقابل هذه الخدمة.

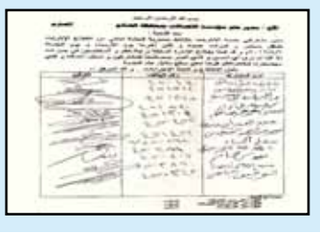

نواب ينفون اندماجهم مع الأحمر ويتهمونه بالإفلاس

نفى تكتل برلماني يطلق على نفسه «تكتل الأحرار للإنقاذ الوطني» اندماجه في تكتل آخر باسم «كتلة التضامن النيابية» التي يديرها حسين الأحمر.

وقال بيان صدر عما يسمى كتلة الأحرار الاربعاء إنه لا صحة لما تناقلته مواقع إلكترونية عن الاندماج. مشيراً إلى عدم وجود كتلة برلمانية باسم التضامن.

وأوضح البيان أن هذه الكتلة ألغيت مع مايسمى مجلس التضامن بعد تحويله إلى شركة خاصة.. متهماً حسين الأحمر رئيس ما يسمى بالتضامن - بالإفلاس السياسي بعد استقالة اللجنة التحضيرية برئاسة علي عبدربه القاضي، والتي شكلت في وقت سابق لتحويل مجلس التضامن إلى حزب سياسي.

مشيرا الى أن استقالة اللجنة التحضيرية جاءت رفضاً من أعضاء المجلس لأن يتحولوا إلى ما أسماه البيان سفينة إنقاذ للأحمر، مضيفة أن الأخير حاول استخدام اسم الأحرار لمداراة فشله.

وكانت مواقع إخبارية ذكرت أن اجتماعاً عقد في منزل حسين الأحمر أسفر عن دمج مايسمى بتكتل الأحرار بما يسمى كتلة التضامن، واختيار النائب محمد الحميري رئيساً للتكتل الجديد بدلاً عن النائب عبده بشر.

وزيـــر المالية يوقـــف مرتبات وحدات الحـرس الجمهـــوري

كشفت مصادر خاصة لـ«الميثاق» عن قيام وزير المالية بشن حرب على منتسبي وحدات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن المركزي وعدد من الوحدات التي تدافع عن الشرعية.

وأوضحت المصادر أن الوزير صخر الوجيه يقوم بتقليص الاعتمادات وتأخير صرف المرتبات وتخفيض مخصصات التغذية كما أوقف الموازنة التشغيلية لمستشفى ٤٨ النموذجي التابع للحرس الجمهوري والذي يستقبل المئات من المرضى يومياً من عائلات الجنود والمواطنين الفقراء.. هذا خلافاً لتأخير صرف المرتبات لأكثر من أسبوع بسبب رفضه التوقيع على الشيكات.. واستغربت المصادر أن يمارس وزير المالية الحرب ضد الحرس في الوقت الذي مازالت الفرقة المتمردة تحظى بالدعم السخي ويقوم بصرف المستحقات المالية لها كاملة رغم الاسماء الوهمية التي تندرج ضمن منتسبيها وتصرف الأموال للعناصر المتطرفة ومن ذلك صرف الوقود والذخائر للميليشيات المسلحة بالجامعة..

وقالت المصادر إن تعمد وزير المالية عدم صرف مستحقات ومرتبات الحرس الجمهوري تأتي تنفيذاً لأجندة حزبية واضحة.. الجدير بالذكر أن حالة من السخط والتذمر تعم منتسبي الحرس جراء إصرار الوزير على محاربتهم بلقمة عيش أولادهم.